اعتبرته هذه المعارضة نوعا من « التسيس » لمنظمة الاوبك « غير السياسية » (!!) واعتبرت انه يؤدي الى اضرار البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وبالتالي من فرص « الحوار الانجابي معها » .

وما من شك في ان الموقف السعودي كان يستهدف عدم تحقيق وحدة جبهة المواجهة ضد الامبريالية ، في الوقت الذي كان للسعودية مواقف اخرى تؤدي الى دعم وحدة الموقف الامبريالي ضد بلدان « الاوبك » ، وهذا ما سنوضحه في فقرات لاحقة .

ثانيا : علاقة النفط بالمواد المصنعة

كان الموقف التقدمي يطالب كما اشرنا ، من ان الازمة الاقتصادية الراهنة ، لم تنجم عن رفع سعر النفط ، بل هي تجد اساسها في جوهر النظام الرأسمالي نفسه ، وعن الصعوبات التي اعترضت العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية ، حيث بنت الاحتكارات الامبريالية تطورها وتدفق ارباحها على اساس نظام استغلالي لم يعد يتحمله المرحلة التاريخية الراهنة من تطور البشرية . ومن هنا فان اي تعديل في سعر النفط لا يمكن ان يؤدي الى حل تلك الازمة . فرفع اسعار النفط لم يشكل — على سبيل المثال — سوى بعض ضغوطه حدا من التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الامريكي والاقتصاد التابع له والمتأثر به في العالم . وان حدا من ذلك التضخم (بالترافق مع الانخفاض النسبي والفعلي في قيمة الدولار والعملات الاخرى ، والارتفاع الفاحش لاسعار المواد المصنعة والغذائية التي تصدرها البلدان الرأسمالية المتقدمة) قد ادى الى انخفاض حاد في القيمة الحقيقية للنفط ، وبالرغم من الارتفاع الاخير في سعر تلك المادة ، ويرى الاختصاصيون ان

ما يشتريه برميل النفط من المواد المصنعة حاليا ، هو اقل مما كان يشتريه برميل النفط قبل عشرة اعوام ..

ومن هنا فان اي تعاطي مع قضية سعر النفط لا بد وان يرتبط بالامور التالية :

١ — ربط اسعار المواد الاولية — ومن ضمنها النفط — باسعار المواد المصنعة والمواد الغذائية التي تصدرها البلدان الرأسمالية .

٢ — ايجاد مؤشر اسعار يحرر المواد الاولية من تحكم عملة واحدة وغير مستقرة مثل الدولار .

٣ — ربط ذلك المؤشر بمسألة التضخم .

وفي هذا المجال يرى الفريق التقدمي ان التجميد الحالي لاسعار النفط ، والذي ينتهي في ايلول القادم ، لم يكن سوى فرصة اعطيت للبلدان الرأسمالية الصناعية ، كي تستعد منها لمعالجة ازماتها وسوءة الخلل في هيكليتها الاقتصادية والقضاء على التضخم ، وعلى كل ما ندعي ان ارتفاع اسعار النفط كان سببا له ، لكن ما حدث كان العكس تماما ، فقد استغلت تلك الدول ، ذلك التجميد ، لتغذية المخططات الرامية الى تفتيت وحدة « الاوبك » خاصة والبلدان النامية عامة ، واجهاض جميع المكتسبات التي حققتها تلك البلدان ، واعادة فرض المزيد من الهيمنة والنهب على السوق العالمية .

وقد تمثلت هذه المخططات والاجراءات بما يلي :

١ — التهديدات العدوانية الصريحة ، وفي مقدمتها التهديدات العسكرية الامريكية .

٢ — الحرب الصليبية السياسية والاقتصادية والاعلامية ضد البلدان المصدرة للنفط .

٣ — طلب التضخم الاقتصادي الامريكي على السوق العالمية .

٤ — التلاعب بموازين النقد الدولية وباسعار الذهب .

٥ — الزيادة الفاحشة في اسعار المواد المصنعة والغذائية المصدرة الى البلدان النامية .

٦ — محاولات خلق بعض بلدان « الاوبك » بواسطة تخفيض الانتاج فيها تخفيضا حادا ومفاجئا من اجل تركيعها ، والاستفادة من ذلك لخلخلة الموقف داخل « الاوبك » . كما جرى مع دولة الامارات العربية .

٧ — عرض الاتفاقات الثنائية الموجهة ضد وحدة منظمة البلدان المصدرة للنفط (مشروع كيسنجر الذي عرضه على السعودية في زيارته قبل الاخيرة الى الشرق الاوسط) .

٨ — تكتيل البلدان الرأسمالية الصناعية تحت شعار المواجهة مع البلدان المصدرة للنفط ، وتشكل ما يسمى بـ « لجنة الطاقة الدولية » لهذا الغرض .

٩ — اتخاذ الاجراءات المؤدية الى توفير فائض نفطي في السوق العالمية للضغط باتجاه فرض تخفيض اسعار النفط .

وانطلاقا من كل ما تقدم ، كان الموقف التقدمي يرفض رفضا قاطعا دعوة السعودية التي تقول بتمديد فترة تجميد اسعار النفط الى ما بعد ايلول القادم ..

ثالثا : قضية برمجة الانتاج :

ان الاجراءات التي اتخذتها بعض الدول الامبريالية ، بناء على توصيات ما يسمى بـ « لجنة الطاقة الدولية » ، بالاضافة الى ما اسهمت فيه من تأليب الرأي العام في تلك الدول ضد البلدان المصدرة للنفط ، قد ادت الى تخفيض الاستهلاك وتحقيق فائض نفطي في السوق بقدر حالياً بثلاثة عشر مليون برميل ، تستغله الامبريالية من اجل الضغط لفرض تخفيض الاسعار .

وفي مواجهة ذلك ، فان مصلحة البلدان المصدرة للنفط تكمن في برمجة الانتاج بحيث تفقد الامبريالية اية قدرة على استعمال هذا السلاح الصاغط على سعر النفط .

وفي هذا الصدد عرض الموقف التقدمي برنامجا لهذا الموضوع يأخذ بعين الاعتبار مصلحة التنمية في كل بلد منتج للنفط من جهة ومصلحة المستهلك العالمي لهذه المادة . اي ان يجري الانتاج بمقادير تتناسب مع قدرة الخازنين ، فلا ينتج بلد معين اكثر مما تستلزم برامجه الانمائية ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان يكون الانتاج الكلي متناسبا مع حاجة العالم الاستهلاكية .

وعلى سبيل المثال ان السعودية تنتج الان اكثر بكثير مما تستطيع انفاقه ، وبالتالي بتراكم لديها فائض نقدي تتضاءل قيمته الحقيقية يوما بعد يوم ، في حين انها لو برمجت انتاجها لاستبدلت ذلك الفائض المتضائل قيمة بمخزون نفطي متصاعد القيمة من ناحية ، وخففت من تبديد هذه المادة القابلة للنضوب ، واسهمت في قطع الطريق على محاولة الدولة الرأسمالية الصناعية لتأمين فائض نفطي في السوق يضغط باتجاه فرض تخفيض سعر النفط .

ومن المؤكد ان برمجة من هذا النوع ، هي في صالح السعودية اكثر من اي بلد اخر ، لانها البلد الذي يبلغ الفارق بين انتاجه من جهة وبين قدرته على استهلاك العائد درجة عالية جدا .

ومع ذلك كانت السعودية من اكثر اعضاء المؤتمر معارضة لهذه البرمجة . ويبدو انها كانت في ذلك تعبر عن مصالح الدول الامبريالية على مصالحها الوطنية ، لا بل على حساب تلك المصالح .

رابعا : الحوار مع الدول الصناعية :

كان هناك شبه اجماع على ادانة المواجهة كوسيلة لحل مشكلة العلاقات الاقتصادية الدولية ، واصرار على الحوار الانجابي والمتكافىء. وفي هذا النطاق كان رفض الموقف التقدمي لمنطق المجابهة والتهديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة وتمثله « لجنة الطاقة الدولية » .

وقد انطلق الموقف التقدمي مما يلي :

١ — ضرورة الحوار كوسيلة للتفاهم من اجل حل المشكلات لما فيه صالح الشعوب المهضومة الحقوق اولا وصالح البشرية جمعاء ثانيا .

٢ — ان الحوار يجب الا يقتصر على مسألة النفط ، بل على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة .

٣ — ان الحوار يجب ان يجري من خلال البلدان النامية المعنية وغير المنتجة من جهة والبلدان الرأسمالية المتقدمة من جهة اخرى .

٤ — ان ضمان الامدادات النفطية يجب ان يرتبط بالحصول على التكنك والخبرات لخدمة التنمية في البلدان المنتجة . وانطلاقا من ذلك